العدد (1767) السنة السابعة - الأحد (11) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

٩ نيسان ٢٠٠٣: لحظة سقوط الفاشية وبداية التغيير

بدأت حرب الإطاحة بنظام صدام في ١٩ ىذار ٢٠٠٣ وأنتهت في الأول من آيار من العام ذاته، عندما أعلن الرئيس المريكي بوش ذلك لكن يوم ٩ نيسان الذي يقع بين هذين التاريخين، هو الذي بقي وسيبقى الأكثر تخليداً وحمل المغزى الكبير لتلك الحرب ذلك أن هذا اليوم الذي أطيح فيه بنظام الطاغية صدام بالاسقاط الرمزي لتمثاله (أحد تماثيله) في ساحة الفردوس ببغداد، قد شكل تحولاً وحدثاً مفصلياً كبير الأهمية، في تاريخ العراق المعاصر، كونه مثل لحظة التحرير المنتظرة من نظام صدام وبشر، في الوقت نفسه بإقامة نظام سياسي جديد نقيضاً لذلك النظام وبناء دولة جديدة تختلف بشروط مقوماتها وطبيعة مؤسساتها عن تلك الدولة التي تأسست عام ١٩٢١ والتي شكل نظام صدام الحقبة الأكثر سوءاً في تاريخها. لقد تباينت آراء ومواقف الرأي العام العراقي والصربي والعالمي حول طبيعة هذا الحدث التاريخي الكبير بين مؤيد ومعارض بين من يصفه أو يعتبره تحريراً للعراق والعراقيين من نظام دكتاتوري دموي وفاتحة لنظام جديد نقيض له، وبين من يعتبره غزواً واحتلالاً.

عبد الحليم الرهيمي

وإذا كان للتباين في آراء ومواقف الرأي العام العربي والعالمي، بمختلف اتجاهاته أسبابه ومبرراته وحتى مصالحه.. فأن للتباين في آراء ومواقف الرأي العام العراقي، بمختلف اتجاهاته أسبابه ومبرراته أيضا لكن التي تختلف بالطبع عن تلك في الخارج في الدوافع والأهداف والمعايشة المباشرة مع الحدث، ومع ما قبله.

ففي حين رأت وترى، أكثرية العراقيين ومن مختلف التيارات السياسية والعقائدية أن هذا الحدث كان تحريراً وأنعتاقاً للعراقيين والعراق من نظام دكتاتوري مستبد ودموي كانت تنتظره بفارغ الصبر، وتعتقد انه كان من الصعب أن لم يكن مستحيلاً، إطاحته بثورة شعبية داخلية أو انقلاب عسكري دون مساعدة من الخارج مهما كان الشكل الذي اتخذته فأن شريحة من العراقيين كان ترى غير ذلك، وتعتبر ذلك اليوم وحرب الإطاحة بصدام احتلالاً وغزواً غير مبرر وغير مشروع وينبغي مقاومته.

وبالطبع فأن قسماً من هذه الشريحة ينطلق في موقفه هذا من قناعات ورؤى ايديولوجية وثقافية مسبقة معادية للغرب ولأمريكا بشكل خاص، ولا يثق بأقوالها وممارساتها وقد بقي هذا القسم من تلك الشريحة وما يزال على موقفه المعارض أو (المقاوم) للوجود الأمريكي في العراق وأن أتخذت هذه المعارضة نهج المقاومة السلمية بدلاً من المسلحة إضافة للانخراط في العملية السياسية الخارجية.

أما القسم الآخر من هذه الشريحة فهو من فلول نظام صدام ومن المتضررين من الإطاحة به، سواء لأسباب ومصالح ذاتية وفئوية أو لأسباب سياسية و (عقائدية).

لقد اتخذت معارضة ومعاداة هذا التيار في الأشهر الأولى التي تلت التحرير وأتخذ التغيير طابعاً سياسياً وإعلامياً للتشويش على عملية التغيير لعزلها باستقطاب من تستطيع استقطابه بدوافع سياسية أو طائفية أو مصلحية لكن هذا الموقف المعادي للتغيير والعملية السياسية، سرعان ما أتخذ أسلوب العنف واستخدام السلاح وممارسة الارهاب وبسبب توفر نواة محلية عراقية لقوى مسلحة وإرهابية مناوئة ومعادية للعملية السياسية بهدف اسقاطها او عرقلة مشروعها لبناء نظام سياسي ديمقراطي جديد، وجدت العديد من القوى والدول الاقليمية فضلاً عن المنظمات الإرهابية الدولية وفي مقدمتها (القاعدة).. وجدت ضالتها من تلك القوة المحلية لتقدم لها كل اشكال الدعم المادي والعسكري والمالي والإعلامي و(مجموعات الانتحاريين) لارسالهم الى داخل العراق.

لقد تمكن هذا الحلف بين إرهابيي الداخل والخارج والذي استخدم كل وسائل القتل والتدمير وكذلك أساليب بث الفرقة والانقسام داخل نسيج المجتمع العراقي خلال السنوات ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧ أن ينهكوا المجتمع العراقي ويعرضوا التجربة الديمقراطية الجدية إلى الخطر، وأن يضعوا العراق على حافة اندلاع حرب أهلية طائفية مدمرة، لولا تمكن السلطة وبمؤازرة شعبية واسعة من الحد من احتمالات الحرب الأهلية ثم التمكن من تحقيق قدر كبير من الأمن والاستقرار في كل أنحاء العراق دون أن تقضي على الإرهاب وأعمال العنف بشكل تام بطبيعة الحال.

لكن وفي ظل هذا المسار المعقد و(الدموي) الذي اتخذته عملية التغيير والأخطار التي واجهتها وكذلك في ظل الصراعات السياسية.. في ظل مخاضات كل ذلك، لم تفقد عملية التغيير التي أعقبت عملية التحرير مسارها وهدفها.

فعلى الصعيد السياسي سارت عملية التغيير بمراحل فرضت الظروف والتطورات شكلها ومضمونها فمن مجلس الحكم كأفضل صيغة مناسبة لإدارة البلاد ما بعد التحرير، إلى تشكيل الحكومة المؤقتة لتعد وتمهد للحكومة الدائمية إلى تشكيل الجمعية الوطنية، ثم إجراء الانتخابات النيابية لثلاث دورات، تحققت الركائز الأساسية لنظام الحكم الجديد وقد رافق ذلك سن دستور دائم والمصادقة عليه باستفتاء شعبي لينظم الحياة السياسية والعلاقة بين مؤسسات الدولة من جهة وبينها وبين المجتمع من جهة ثانية.

وخلال هذا المسار للتجربة الديمقراطية مارس الشعب حرياته الأساسية والعامة التي ضمنها الدستور، بدءاً من حرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام وحرية تشكيل المنظمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني إلى حرية التجمع والتظاهر ومراقبة أداء السلطات وفي مقدمتها أداء الحكومة.

وفي موازاة ذلك، عملت السلطة التي أعقبت التحرير على إلغاء العقوبات التي فرضت على العراق في ظل نظام صدام، كما عملت على إلغاء نحو ٨٠ بالمئة من الديون المترتبة على العراق.

جراء سياسات وحروب نظام صدام، ثم إطلاق حرية التصدير والاستيراد وحرية السفر والانفتاح على العالم، والعودة إلى تصدير النفط والعمل على تأهيل منشآته لزيادة صادراته والوصول بها إلى أعلى المستويات الممكنة التي يمكن أن تعوض ما فات العراق من مداخل إبان فترات العقوبات والحروب الصدامية.

وإذ حققت العملية السياسية الانجازات الكبيرة التي تبرر عملية التغيير واهدافها لكنها عانت في الوقت نفسه من تعثر شديد، جراء ضآلة أو انعدام الخدمات الضرورية للمواطن وأزمة السكن وكذلك جراء الفساد الاداري والمالي والسياسي فضلاً على اتساع حجم البطالة إضافة وهذا مهم جداً بقاء معظم البنى التحتية للاقتصاد ومؤسسات الدولة دون اصلاحات جذرية.

لقد اتسمت المرحلة الانتقالية لعملية التغيير التي بدأت في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وما تزال، بالاضطراب الشديد حيث تحول العراق ليس فقط ساحة للصراع الداخلي السياسي الحاد وعنفي أحياناً، بل وللصراع الاقليمي والدولي على الأرض العراقية بما ينجم عن ذلك من عرقلة وتهديد للعملية السياسية لكن هذا الاضطراب وما رافقه ونجم عنه لم ولن يلغ المغزى التاريخي للتحرير، وما حققته العملية السياسية من تقدم وتغيير.

أخيراً ومهما يكن مآل الجدل والاختلاف حول يوم التحرير والتغيير فأن هذا التغيير يبقى من منظور تاريخي يعتبر تحولاً هائلاً للنظام السياسي في العراق.. من نظام سياسي دكتاتوري مستبد، إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي اتحادي ويعتبر أيضا تحولاً في طبيعة الدولة العراقية، من دولة تقوم على إقصاء وتهميش مكونات أساسية في المجتمع وعلى تبديد ثروة المجتمع لصالح شرائح طفيلية (حاكمة أو غير حاكمة) إلى دولة مؤسسات دولة تشترك فيها كل مكونات المجتمع وتياراته السياسية في صناعة القرارات للدولة والمجتمع ودولة تتوزع فيها الثروة على كل مكونات وأفراد المجتمع أنها دولة يراد لها أن تشكل نموذجاً لما ينبغي عليه دول المنطق وتطلعات شعوبها من جهة والتي تشكل كابوساً لبعض الانظمة السياسية الحاكمة التي تخشى من تأثيراتها على شعوبها وعروشها في آن.

معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية

فالح الحمراني

تتوجه انظار العالم في ٨ ابريل الحالي الى العاصمة التشيكية براغ حيث من المنتظر ان يوقع الرئيسان دمتري ميدفيديف والامريكي باراك اوباما معاهدة الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية الجديدة، ستكون بديلة ل "سالت الاولى" الموقعة عام ١٩٩١ التي انتهى مفعولها في ٥ دسمبر ٢٠٠٩ وستكون ايضا بديلا لمعاهدة الحد من القدرات الهجومية الموقعة عام ٢٠٠٢.

والاتفاقية الجديدة هي ثمرة جهود كبيرة بذلها الرئيسان ميدفيديف واوباما وفريق كبير من الخبراء من البلدين عمل من دون كلل وعكف على مدى عام لاعداد الاتفاقية.ومن دون شك فانها الثمرة الاكبر لاعادة "تشغيل" العلاقات بين موسكو وواشنطن التي جرى تدشينها مع وصول اوباما للبيت الابيض واتاحت الفرصة لاستعادة الثقة المتبادلة التي انهارت مستوياتها في عهد الادارة السابقة .ولم يتمكن احد الاطراف في سير المباحثات ان يحقق كل المطالب التي طرحها، لذلك فانها وليدت التنازلات والحلول الوسط، وتنطوي على معنى تاريخي ورمزي كبير. انها رسمت الحدود النهائية "للحرب الباردة" للقرن العشرين وابعاد شبحها في المستقبل، وتدشن صفحة جديدة في مجال نزع السلاح في القرن الواحد والعشرين.

ويحق لكل طرف اليوم ان يعرب في آن واحد عن ارتياحه وعدم رضاه بالاتفاقية، ففي هذا ينحصر جوهر اية عملية حلول وسطية وتنازلات، فالولايات المتحدة الامريكية لن تتخلى عن خطط نشر اجزاء نظام الدفاع المضاد للصواريخ باوروبا، واعلنت روسيا انها قد تنسحب من المعاهدة في حال اقامة نظام الدفاع الامريكي. وستظهر في كلا البلدين مختلف الاراء والمواقف من المعاهدة واهميتها. ولكن ليس هناك من سينفي ان الحدث الاكبر بالنسبة للنظام العالمي. وعلى وفق المعاهدة فان كلا الطرفين سيخفض الرؤوس النووية الي سقف ١٥٥٠ وتنظر المعاهدة الجديدة أيضا بالحد من الاسلحة الاستراتيجية الحاملة للاسلحة النووية الى ٧٠٠ وحدة، ويحظر نشر اي طرف الاسلحة الهجومية الاستراتيجية في دول ثالثة. ولهذا فان المعاهدة الجديدة ستكون بمثابة الية جديدة للمساعدة على استمرار خفض الاسلحة النووية في الولايات المتحدة وروسيا.وكانت امريكا والاتحاد السوفياتي قد وقعتا في١٩٩١ معاهدة التقليص والحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ووفقا للمعطيات الروسية فان الولايات كانت تملك حتى نهاية عام ٢٠٠٩: ٩٠٠ حاملا للاسلحة النووية القادرة على حمل حوالي ٣٥٠٠ راس نووي. وتعترف امريكا حاليا بوجود ٢٢٠٠ راسا نوويا لديها، بينما تمتلك روسيا ٦٨٠ حاملا للاسلحة الاستراتيجية النووية قادرة على حمل حوالي ٢٨٠٠ رأساً نووياً.

وتضع الولايات المتحدة وروسيا الرهان على ان تكون للمعاهدة الجديدة أبعاداً دولية وأنها ستكون اشارة واضحة للمجتمع الدولي باسره

باراك اوباما

دمتري ميدفيديف

بان البلدين مستعدتان لترؤس عملية خفض الاسلحة النووية في العالم.

عوائق

وترصد وسائل اعلام وجود عوائق قد تقلل من اهمية الاتفاقية وتضبب افاق تنفيذها ، وفي ضوء ذلك تشير الى ان امريكا وروسيا وكالسابق ستحتفظ بكميات ضخمة من الاسلحة النووية، ومازالت الخلافات بينهما قائمة بصدد النظام الدفاعي وحول القضايا الأخرى، لذلك يجب الانتظار فترة اخرى، للتاكد فيما اذا ستدخل المعاهدة الحالية حيز الوجود.

واضافة لكل ذلك فالغموض يحيط بافاق المصادقة على الاتفاقية في الموسسات التشريعية الروسية والامريكية. فالدلائل تشير الى ان الكونجرس الامريكي لن يصادق على الاتفاقية بصورة تلقائية محضة.فبالرغم من خلوها من الربط بين تخفيض القدرات الهجومية بنظام الدفاع المضاد للصواريخ(كما ارادت روسيا) الا ان ليس جميع اعضاء الكونجرس يشاطرون موقف اوباما السلبي من الاسلحة النووية. ولذلك يرى بعض المحللين ان المعاهدة ستكون اسيرة المشرعين الامريكيين، الذين بوسعهم رفضها، وسيعود السبب للصراع السياسي الداخلي بامريكا وليس لروسيا. وسيلحق هذا التطور هزيمة باوباما اكثر مما سيلحقه بميدفيديف، لا سيما وان مجلس الدوما (المجلس الادنى للبرلمان الروسي) كان قد حذر بانه سيزامن مصادقته على المعاهدة مع مصادقة الكونجرس الامريكي، انطلاقا من خبرة الماضي حينما كانت المؤسسة التشريعية (السوفياتية ومن ثم الروسية) تسارع بالمصادقة على المعاهدات المماثلة بينما يظل الكونجرس يماطل بالعملية لفترة طويلة.

وثمة توقعات مفادها بانه وفي حال مصادقة الطرفين على المعاهدة، فسيبدأ عمل غير سهل لتنفيذ شروطه. او بكلمة اخرى من السابق لاوانه عقد الامال الكبيرة على النتائج المرتبة. فتوقيع الرئيس ميديفيف واوباما على المعاهدة لايعدو غير انتهاء مرحلة واحدة من مراحل بناء نظام عالمي للرقابة على الاسلحة، الذي ليس بالضرورة سيسوق الى خفض الاسلحة النووية في روسيا وامريكا.

فما هي الافاق ؟

ان واشنطن مستعدة لقطع شوط طويل على سبيل تقليص السلاح النووي، من دون ان تخفض قدراتها الدفاعية. فمن ناحية سيجري البقاء على سقف الاسلحة الحالي عند حلفاءها بحلف الناتو. فلا تعتزم فرنسا او بريطانيا تقليص ترساناتهما، مثلهما مثل الدول النووية الاخرى، التي ليس من بيها دولة ترتبط بعلاقات تحالفية عسكرية مع روسيا. ومن جهة اخرى فقد انتقل الدور الرئيسي الذي لعبته الاسلحة النووية على مدى ٦٠ عاما في الولايات المتحدة الامريكية الى الاسلحة الحديثة غير النووية الذكية، التي تفوق فيها الولايات المتحدة على كافة الدول بالعالم، ومن المستحيل اللحاق بها في هذا المجال في المستقبل المنظور. ان الاسلحة النووية التي تشكل اساس نظام امن روسيا الوطني، اصبحت من عداد الماضي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية. ويرى المحللون ان واشنطن تخطط لنشر نظام الدفاع المضاد للصواريخ وتدعو لتقليص الاسلحة النووية وتحديث نظام عدم انتشاره، ليس تخوفا من نشوب حرب مع روسيا، وانما خشية من انتشار السلاح النووي بحجوم صغيرة، ولكن على نطاق جغرافي واسع.ويعتقد المحللون ان هذا الطرح سيهيئ للولايات المتحدة ان تواصل البقاء بصفتها الدولة الاقوى عسكريا في العالم، وهذا لا يساعد على اقامة نظام دولي متكافئ ولا على احياء نظام عدم انتشار الاسلحة النووية.

وعلى الرغم من ان القراءات الاولى للمعاهدة تشير الى انها ستعزز التفوق الامريكي في مجال الاسلحة غير النووية، وتفاقم المشاكل التي وصلت لطريق مسدود مثل الايرانية وكونها لا تعكس وقائع العالم المعاصر بدقة كافية، الا انها ستحسن مناخنا الدولي بتعزيز الثقة و اجراء المباحثات في المستقبل والرقابة على الاسلحة، لا سيما وان القلق يراود موسكو لعدم اجراء امريكا معها مباحثات للحد من الاسلحة التقليدية الحديثة و الاسلحة البايلوجية اضافة الى ان دور الاسلحة النووية في رسم السياسة الامنية ستنعكس ايجابا على الامن الدولي باسره. ان اتفاقية الحد من الاسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية رغم كل ما يدور عليها، ستكون خطوة واحدة فقط ينبغي ان تتبعها خطوات كثيرة اخرى تنطوي على ذات الاهمية.

الصين كعقبة وحيدة أمام عقوبات أممية على طهران

د. عبد الله المدني

يقال أنه في أدراج مجلس الأمن الدولي تنام الآن مسودة جاهزة لفرض عقوبات وتدابير دولية مشددة على النظام الإيراني لثنيها عن المضي قدما في برامجها النووية المثيرة للجدل، ويقال أن هذه العقوبات موجهة إلى عدد كبير وطازج من المصارف الإيرانية، والمؤسسات التابعة للحرس الثوري الإيراني، والمنشآت الصناعية الضالعة في التصنيع الحربي، والشخصيات الإيرانية البارزة، لكنها تستثني قطاعي النفط والغاز الإيرانيين. وفي رواية ثانية أنها تستثني أيضا الطائرات والسفن الإيرانية الناقلة للبضائع من حق الدخول إلى المياه والأجواء الدولية. أما لماذا لم تفعل أو تمرر تلك العقوبات حتى الآن، فسببه الخشية من عدم حصولها على موافقة كافة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، أو بعبارة أوضح الخشية من إستعمال بكين وحدها لحق النقض /الفيتو لإحباط المشروع، بعدما أمن الغرب جانب روسيا الإتحادية إلى حد كبير. وهنا يجب التذكير بما قاله الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في أواخر فبراير المنصرم من أن الصين هي آخر قطعة دومينو يجب أن تسقط قبل أن نجعل من تشديد العقوبات على طهران أمرا واقعا.

وهكذا لا يحتاج المرء إلى كبير عناء لتفسير إستثناء قطاعي النفط والغاز الإيرانيين من العقوبات، وإستثناء وسائل المواصلات الجوية والبحرية الإيرانية. فهذا الإستثناء يبدو كما لو كان متعمدا من أجل تسهيل موافقة الصينيين على مشروع العقوبات، وذلك من منطلق أن أكثر ما يشغل قادة بكين هو مصالح بلادهم التي ستتضرر كثيرا إذا ما فرض حظر على التعامل النفطي مع طهران (خصوصا وأن الأخيرة هي ثالث أكبر مورد للنفط والغاز للصينيين من بعد السعودية وأنغولا) أو إذا ما فرض حظر على البواخر والطائرات المدنية الإيرانية، بإعتبارها إحدى وسائل نقل صادرات الصين من السلع والمنتجات الصناعية الرخيصة إلى الأسواق الإيرانية الكبيرة.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن موقف الصين منذ أن طفا ملف إيران النووي على السطح إتسم بالضبابية والميوعة، بمعنى اللعب على العبارات دون إبداء رأي صريح وواضح حول الموضوع، وذلك على الرغم من مطالبات الدول الأوروبية المتكررة لها بتبني موقف حاسم يتجاوز عبارات مثل "ضرورة إستنفاذ كافة الحلول الدبلوماسية أولاً" و أن "العقوبات الإقتصادية لا يمكن أن تحل أية قضية شائكة حلا جذريا" و "الوقت لا يزال مبكرا لفرض عقوبات جديدة" و "لا يمكن معاقبة ٧٠ مليون إيراني بسبب طموحات نظامه".

على أنه لوحظ مؤخرا تغير الخطاب الصيني بصورة طفيفة، الأمر الذي عزاه بعض المراقبين إلى ضغوط تعرضت لها بكين في الأسابيع الأخيرة من دول إقليمية مهمة صديقة لها وترتبطها بها مصالح متشعبة، وفي الوقت نفسه معنية كثيرا بما يحدث من تطورات متسارعة على صعيد تطور قوة إيران النووية، فيما عزاه مراقبون آخرون إلى إحتمال وجود مقايضات ما بين الإدارة الأمريكية وقادة الصين الشيوعيين، بمعنى أن تدعم الصين أي مشروع أمريكي – غربي ضد إيران في مجلس الأمن، مقابل أن تتساهل أو تتنازل واشنطون لها في ملفات مثل "حقوق الإنسان" و "التبت" و "تايوان" و "المعارضة الإيغورية العاملة من الأراضي الأمريكية". هذا، على الرغم من أن مصادر عديدة رجحت الإحتمال الأول أي قيام دول إقليمية كبرى ومعها روسيا الإتحادية بالضغط على طهران لقبول العرض المقدم من وكالة الطاقة الذرية الدولية والخاص بتبادل الوقود من أجل مفاعل نووي، خصوصا وأن دبلوماسيا روسيا رفيعا كشف النقاب لوكالة رويترز للأنباء في أواخر مارس المنصرم عن وجود مثل تلك الضغوط من قبل بلاده ودول أخرى.

أما التغيير الذي طرأ على خطاب الصين، التي سبق لها أن وافقت من قبل على ثلاثة قرارات أممية بفرض عقوبات من مجلس الأمن (القرار رقم ١٧٣٧ لعام ٢٠٠٦ ، والقرار ١٧٤٧ لعام ٢٠٠٧ ، والقرار ١٨٠٣ لعام ٢٠٠٨) ، فقد تمثل في تصريح غير مسبوق أدلى به وزير الخارجية الصيني "يانغ جيشي" في جنيف في الوقت ذاته الذي كان فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية "بنيامين نتنياهو" ورئيس الحكومة البريطانية السابق "طوني بلير" يشددان في خطابين منفصلين لهما أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) في الثالث والعشرين من مارس المنصرم على ضرورة منع نظام راديكالي متشنج كالنظام الإيراني من إمتلاك أسلحة نووية بكافة الوسائل، مضيفين أن الأمر لا يتعلق بأمن إسرائيل فقط وإنما بالأمن والسلام العالميين.

إن كشف رئيس الدبلوماسية الصينية لأول مرة أن بلاده تضغط على النظام الإيراني من أجل أن يلين الأخير من مواقفه المتشددة ويقبل بفكرة إرسال مخزونه من اليورانيوم منخفض التخصيب إلى الخارج مقابل حصوله على وقود نووي جاهز للإستخدام في مفاعلات أبحاثه، وأن الدبلوماسيين الصينيين قد حذروا نظراءهم الإيرانيين في لقاءاتهم الثنائية من أن التأخير وعمليات التملص والمراوغة قد لا يؤدي إلى فرض عقوبات إقتصادية على بلادهم فقط، وإنما قد يسبقها أو يتبعها عمل عسكري يزعزع السلام في بحيرة الخليج، هو بالفعل تطور في موقف الصين التي لم تكتف بذلك بل ألحقته بموقف آخر هو إنضمامها إلى المحادثات الهاتفية لممثلي ألمانيا والدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن حول فرض سلسلة عقوبات جديدة على إيران.

على أن محللين كثر راحوا يثيرون قضية أخرى تتعلق بمدى الخسائر التي ستتكبدها بكين من جراء وقوفها في خندق الإيرانيين. فالصين لئن كانت مهتمة فعلا بدوام علاقتها وتعاونها الوثيق مع إيران، فإنها في الوقت نفسه لا تستطيع المجازفة، لا بعلاقاتها الثنائية مع دول الخليج العربية المتوجسة من إختلال ميزان القوة العسكرية في المنطقة لصالح طهران، ولا بعلاقاتها الثنائية مع القطب الأمريكي، رغم كل ما قيل ويقال عن وجود توترات وخلافات في العلاقات الصينية – الأمريكية، وتحديدا منذ قمة كوبنهاغن حول المناخ ثم لاحقا بروز قضية عمل شركة "غوغل" داخل الصين، ورغم ما يتردد من أن بكين تخشى من تصاعد نفوذ واشنطون في العالم بأسره، إن نجحت الأخيرة في تمرير مشروع العقوبات في مجلس الأمن.

صحيح أن هذه العلاقات، منذ إعادة تدشينها في أوائل سبعينيات القرن الماضي من بعد إنقطاع طويل بسبب العداء الأيديولوجي المرير في حقبة الحرب الباردة، قد شهدت بعض التوترات من حين إلى آخر، إلا أن الصحيح أيضا أنها بصفة عامة كانت مستقرة وطبيعية ومهمة للغاية لحفظ الأمن والسلام في العالم (بدليل ما قالته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في مقال صحفي لها في العام الماضي حينما ذكرت بأن القليل من المشاكل العالمية يمكن حله بواسطة واشنطون أو بكين بمفرديهما، لكن الكثير منها يمكن حله إذا ما تعاونتا معا. أما الذين وصفوا العلاقات الصينية – الأمريكية بالعلاقات المعقدة التي لا يمكن وضعها في خانة "التحالف" أو "العداء"، فإنهم سرعان ما إكتشفوا أن الصين والولايات المتحدة دولتان متنافستان في مجالات، وشريكتان في مجالات أخرى. وبعبارة أخرى فإن علاقات الطرفين بها عوامل توتر مثل قضايا حقوق الإنسان وملفي التبت وتايوان والموقف من النظامين القمعيين في بورما وكوريا الشمالية، وبها أيضا عوامل دافعة نحو التعاون مثل المصلحة المشتركة في القضاء على الإرهاب، ومنع الإنتشار النووي، والتبادل التجاري، والإحتباس الحراري، وضمان الأمن والسلام في المحيط الباسيفيكي.

فاذا ما أخذنا في الإعتبار أولا ضخامة رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة مباشرة في الصين في العديد من القطاعات الحيوية مثل التصنيع والبتروكيماويات والطاقة والإتصالات والسياحة والترفيه (بلغ حجمها الإجمالي في عام ٢٠٠٦ فقط نحو ٤٨ بليون دولار)، و ثانيا العدد الكبير من المشروعات المشتركة ما بين الشركات الصينية والأمريكية (نحو ٢٠ ألف مشروع مشترك في عام ٢٠٠٦ إضافة إلى مئات أخرى من المشاريع المشتركة ما بين شركات صينية و أخرى متعددة الجنسيات لكنها تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها)، وثالثا حقيقة أن الولايات المتحدة تعتبر بالنسبة للصين الشريك التجاري الأهم والسوق الأكبر لمنتوجاتها (بدليل وجود عجز يقدر بنحو ٣٥٠ بليون دولار في ميزان التجارة الصيني – الأمريكي لصالح الصين)، فإن قادة الصين المعروفين بالدهاء والبرغماتية قد لا يتعجلون بإتخاذ موقف مؤيد لأيران في مجلس الأمن يخالف إجماع الكبار.

لكن مهما كان الوضع، فإن إستمرار الضغط على بكين لإتخاذ موقف أكثر وضوحا وحسما ضد مناورات طهران ومماطلاتها، لا بد أن يتواصل من كل صوب وحدب حتى إقناعها بخطورة ومحاذير إمتلاك طهران للقوة النووية. بل أن المطلوب أيضا أن تتواصل الضغوط عليها لقبول مسودة العقوبات في شكلها الأصلي – أي من دون إستثناءات – لأن تلك الإستثناءات التي أسلفنا ذكرها، إن صحت، فإنها تجعل العقوبات بلا أسنان. ومن ضمن الأمور الأخرى التي يجب أن تتواصل وتثار كي تلتقطها آذان قادة بكين هو أن هناك طرق كثيرة أخرى لمعاقبة النظام الإيراني إذا لم يحسموا أمرهم وينضموا إلى جهود الأقطاب الستة الكبيرة، وإن بكين بوقوفها في وجه تلك العقوبات إنما تحكم على نفسها بعزلة في غير صالح إقتصادها وطموحاتها في لعب دور عالمي أكبر، بل ستبدو في نظر دول الإتحاد الأوروبي وأقطار الخليج العربية وأمم أخرى كطرف أناني لا يفكر إلا بنفسه، بل وأيضا كطرف لا يلتزم بما وقع عليه في معاهدة منع الإنتشار النووي.